نحو تدعيم ثقافة التسامح كمدخل للحد من ظاهرة العنف في المجتمع " رؤية سوسيو تربوية"

إعـداد

د/ السيد خيري عبد الرؤف داود
مدرس أصول التربية
كلية التربية بالدقهلية، جامعة الأزهر
sayedkhairy290@gmail.com

د/ محمد عبد المجيد أحمد خليل
مدرس أصول التربية
كلية التربية بالدقهلية، جامعة الأزهر
abohamzashahen@gmail.com

ملخص الدراسة

هدف البحث الحالي إلى التعرف على أهمية ثقافة التسامح والكشف عن دور وسائط التربية المختلفة في تدعيم ثقافة التسامح للحد من ظاهرة العنف في المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي، فتناول البحث مفهوم ثقافة التسامح، وأهميتها، وأبعادها وغير ذلك، ثم عرض لإسهامات وسائط التربية (الأسرة ـ المدرسة ـ وسائل الإعلام ـ منظمات المجتمع المدني) في تدعيم ثقافة التسامح في المجتمع للحد من ظاهرة العنف، وختاماً توصل البحث إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي تساهم في تدعيم ثقافة التسامح كمدخل للحد من ظاهرة العنف في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: ***ثقافة التسامح- التربية على التسامح- ظاهرة العنف.***

Towards strengthening the culture of tolerance as an approach to reducing the phenomenon of violence in society

"A socio-educational vision"

Abstract:

The current research aims to identify the importance of education on tolerance and reveal its role in reducing the phenomenon of violence in society. to achieve this goal, the descriptive analytical approach was used. The research dealt with the concept of tolerance culture, its importance, dimensions, and so on. Then, it presented the contributions of the educational media (the family – the school – the media – civil society organizations) in supporting a culture of tolerance in society to reduce the phenomenon of violence. The research found a number of proposals and recommendations to contribute to the dissemination of education on tolerance as an entry point to reduce violence in society.

Key words: ***Culture of Tolerance - Education for Tolerance - The Phenomenon of Violence.***

أولاً/ الإطار العام للبحث

مقدمة:

تعاني المجتمعات الإنسانية في شتى بقاع العالم، من تفاقم مظاهر التعصب والعنف الناشئ عن موجات الصراع الطبقي والاجتماعي؛ الأمر الذي أحدث خللاً في منظومة القيم والأُسس التي تحكم العلاقة مع الآخر والتعايش معه لدرجة إقصائه فكرياً وسياسياً ودينياً، وسيادة عقلية التحريم والتجريم؛ وبذلك يحتاج العالم اليوم إلى التسامح الفعال والتعايش الإيجابي أكثر من أي وقت مضى؛ ولا يتم ذلك إلا من خلال المؤسسات التربوية، حيث أصبح لها دوراً مهماً يتحتم عليها القيام به من أجل تحقيق الأمن المجتمعي والتوازن والتماسك في المجتمع والحد من ظاهرة العنف والتعصب عن طريق دعم ثقافة التسامح.

ويعد مفهوم التسامح من المفاهيم الإنسانية والحضارية المعاصرة، ومن أهم الأفكار والقيم التي واكبت التحولات الكبرى التي يشهدها العالم الآن وحملتها رياح العولمة إلى بلداننا العربية، فلا يمكن اختزال عملية استقبال وتبني هذه المفاهيم في التوقيع والمصادقة على المواثيق الدولية الخاصة بذلك، بل ينبغي تأصيلها وتبيئتها في المنطقة العربية، وإعطائها الفرصة لكي تتجلى في الواقع العربي وتستجيب لحاجاته ومشكلاته، ولن يتحقق ذلك إلا حينما تنتقل من مستوى بنود جامدة في متون المواثيق إلى مستوى ثقافة راسخة في المجتمع، تؤثر في نماذج التفكير وفي سلوك الأفراد.(الخياري، ٢٠٠٧، ٧-٢٦)

ولا وصول إلى تلك الغايات إلا بنظام تعليمي تتكاتف فيه جميع المؤسسات التربوية، والتعليمية، وتسعى جاهدة إلى احتضان تلك المفاهيم، وتعمل على دمجها في مضامين التنشئة التربوية والاجتماعية للأجيال الجديدة، حتى يمكنهم التعايش مع الآخرين بسلام وفي بيئة يسودها الود والتسامح والتفاهم والاحترام المتبادل لكافة الثقافات، وأن الأوطان تسع الجميع وأن المطلوب ليس محاربة الآخر في أفكاره ووجوده الاجتماعي والثقافي وإنما بناء وتنظيم المساحات المشتركة التي تجمعنا معاً.

ويتواكب هذا مع تعالي النداءات والصيحات في الآونة الأخيرة لعلماء التربية والاجتماع من أن مؤسسات التعليم ينبغي النظر إليها كقوة للتغيير لا مجرد وسيلة لمعاودة الانتاج الاجتماعي، والثقافي، وعليها أن تعمل على تحرير الإنسان من التسلط والخوف وتمنحه القدرة على مواجهة الآخرين، والتعامل مع الاختلاف، وتأكيد الذات والاستقلالية في التفكير وتربيته على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي الأنسب من غيرها لتربية النشء على قيم التسامح وتقبل الأخر، وتؤدي دوراً مهماً في تجفيف منابع العنف والتطرف في المجتمع. (مرسي، وعبد الله، ٢٠١١، ٣٢٥: ٣٢٨)

وفي الحقيقة أن التسامح كمفهوم له أصول تربوية واجتماعية، سبر أغوارها فلاسفة اليونان بحثاً في طبيعة الإنسان، حيث نادوا بأن الإنسان هو الذي يعين الخصائص التي يتميز بها الموجودات، وقد أكدت الأديان السماوية وفي مقدمتها الإسلام على سلوك التسامح في العلاقات الاجتماعية.

ويرى ابن خلدون (١٣٣٢– ١٤٠٦) أن التسامح هو الانتقال من الوازع الخارجي الذي تمثله السلطة المادية للدولة إلى الوازع الباطني الذي يمثله مبدأ الاعتراف بحقوق الآخرين والتعامل على أساس هذه الحقوق، وفي القرن السابع عشر ربط الفيلسوف فرنسيس بيكون(١٥١٦– ١٦٢٦) بين المعرفة والتسامح، ومن ثم يرجع إليه الفضل في محاولة تخليص العقل من النواقص والمهاوي المؤدية إلى العنف والتعصب، في حين يرى فولتير أن التسامح هو نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، وكل البشر ميالون للضعف والخطأ، وبذا يكون ارتقى به إلى حد المبدأ الطبيعي.(الغرباوي، ٢٠٠٥، ٢٣)

ومن هنا فإن التسامح الذي ننشده في الوقت الراهن ليس فضيلة فحسب، بل هو ضرورة وجودية، اجتماعية، وسياسية، وأخلاقية، واجتماعية تربوية، إذ إنه لا يعد ضرورة لازمة للمجتمعات التي تعاني من نزاعات أو صراعات فحسب، بل يعد ضرورة لازمة لكل المجتمعات حتى في أوقات السلم، طالما أن تلك المجتمعات تتميز بالتنوع والتعددية؛ لأن خلو المجتمع من التسامح يعني معاناته من حالة دائمة من العنف، والحروب الأهلية والخارجية بما لا يدع لهذا المجتمع وحضارته فرصة للتقدم والازدهار، وكذلك فإن المجتمعات التي

يسودها التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر بقدر من التفاهم تخلو من التطرف والتعصب المؤديان حتمًا للعنف.

مشكلة البحث :

تعاني معظم المجتمعات– خاصة في الآونة الأخيرة– من كافة أنواع الصراع الفكري والثقافي والطبقي على كافة المستويات والأصعدة، مما يؤدي إلى مزيد من التفكك الاجتماعي وشيوع ثقافة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، ثم انتشار الفوضى والعنف والظلم وتقييد الحريات، مما يدل على وجود أزمة حقيقية تتمثل في غياب ثقافة التسامح؛ ومن ثم كان هناك حاجة ماسة للبحث عن منظومة قيمية إيجابية، وإيجاد تركيبة نفسية قائمة على التسامح، ولكي يتحقق ذلك يجب العمل على نشر ثقافة التربية على التسامح، وهذا ما أكدت عليه نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة كل من (عبد الوهاب، ٢٠١٦م)، ودراسة (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠١٧م)، ودراسة (الغريب، ٢٠١٩م)، مما دعا علماء وخبراء التربية والسلوك إلى عقد المزيد من المؤتمرات والندوات حول نشر القيم والثقافات التي تدعو إلى الوحدة ونبذ الفرقة، وخاصة ثقافة التسامح عن طريق مؤسسات التربية المختلفة.

في ضوء ما سبق جاءت فكرة البحث الحالي والتي تلقي الضوء على أهمية ثقافة التسامح، نظراً لضرورتها في هذه الآونة التاريخية المليئة بالصراعات وحوادث العنف والثورات وعدم قبول الآخر وغير ذلك، والسعي نحو مواجهة ذلك العنف في المجتمع من وجهة نظر تربوية اجتماعية، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- **ما أدوار الوسائط التربوية في تدعيم ثقافة التسامح كمدخل للحد من ظاهرة العنف في المجتمع؟**

والذي يتفرع منه الأسئلة الآتية:

١– ما الإطار الفكري لثقافة التسامح في المجتمعات الإنسانية؟
٢– ماذا يقصد بالعنف وما أهم مظاهره في المجتمعات الإنسانية؟
٣– ما أدوار وسائط التربية المختلفة في تدعيم ثقافة التسامح؟

٤- ما أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن تساهم في تدعيم ثقافة التسامح كمدخل للحد من العنف في المجتمع؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل ماهية التسامح وفلسفته وأهميته، وأبعاده.
- التعرف على مفهوم العنف وأهم مظاهره وأشكاله في المجتمع.
- الكشف عن دور وسائط التربية المختلفة في تدعيم ثقافة التسامح.
- التوصل إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن تساهم في تدعيم ثقافة التسامح كمدخل للحد من العنف في المجتمع.

أهمية البحث:

تأتى أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- يعد التسامح والحق في الاختلاف من أكثر الموضوعات أهمية في العالم المعاصر؛ لأنهم يمثلون المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية المدنية، في إطار مجتمع يتسم بالتعددية الاجتماعية والثقافية، وتملؤه الصراعات السياسية والفكرية.
- يعد التسامح مطلبًا مهمًا وضروريًا لإحداث التنمية والتقدم والرقى الاقتصادي في المجتمعات فأي تقدم أو تنمية تحدث في ظل أجواء مليئة بالتعصب والصراع وتصاعد حدة العنف واللاتسامح.
- للتسامح دور مهم في تماسك النسيج الوطني، ووأد الفتنة الطائفية في مهدها.
- يسهم هذا البحث في الكشف عن جوانب دور وسائط التربية في تدعيم ثقافة التسامح.
- يفتح التسامح آفاقاً جديدة للتربية الخلقية في مؤسساتنا التعليمية.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي من أجل الإجابة على تساؤلاته، حيث يتناسب هذا المنهج مع أهداف البحث وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع وتسهم بوصفها وصفاً دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً (عبيدات وآخرون، ٢٠١٠، ١٩١). وذلك للتعرف على دور المؤسسات التربوية في نشر ثقافة التسامح كمدخل للحد من ظاهرة العنف في المجتمع.

مصطلحات البحث:

- ثقافة التسامح Tolerance culture :

وتُعرف إجرائياً في هذا البحث بأنها مجموعة من السلوكيات والآداب المتمثلة في الاحترام المتبادل بين الأفراد في إطار التنوع والاختلاف، وكظم الغيظ مع القدرة على امضائه، والتماس الأعذار مع حسن الظن، والعفو عن الغير مع القدرة على الانتقام.

– العنف Violence:

يعرف العنف إجرائياً بأنه تعبير رمزي أو لفظي أو بالفعل يأتيه فرد أو جماعة بعينها رغبة منهم في الحفاظ على وجودهم الاجتماعي أو لتحقيق رغباتهم أو الدفاع عنها نتيجة لعدم القدرة على تحمل الضغوط أو سوء فهم لطبيعة الموقف أو عدم المرونة في التعامل.

– رؤية سوسيوتربوية Socio-educational Vision:

وتعني ازدواجية النظرة والمعالجة من ناحية علم الاجتماع، والتربية معًا، وبخاصة وأن المشكلة التي بصددها البحث لها جانب اجتماعي، وجانب تربوي.

الدراسات السابقة:

– **دراسة (حسن ٢٠٠٨) بعنوان** "دور التربية في تدعيم ثقافة الحوار مع الآخر" استهدفت الدراسة الكشف عن دور المؤسسات التربوية في تدعيم وتفعيل ثقافة الحوار في مقابل نبذ ثقافة العنف والصراع الديني والفكري في إطار من التواصل والاحترام على أسس إنسانية

تسمو بالفرد والمجتمع إلى حياة أفضل يسودها الود والتسامح. وتوصلت الدراسة إلى أن: للتربية دوراً بارزاً ومؤثراً في مواجهة ثقافة الاختلاف السلبي الذي يتمخض عنه النزاعات، والصراعات، والتعصب، وموجات العنف، والتطرف، وأن المجتمع المصري يعاني كثيراً بسبب غياب ثقافة التسامح، وبالتالي يفتقد الكثير من القيم التربوية التي من أهمها ثقافة الحوار، وأوصت الدراسة بضرورة تضمين ثقافة الحوار، والتسامح البرامج، والأنشطة المدرسية والجامعية بشكل يسهم في رفع الممارسة والتطبيق.

– **دراسة (السيد، وعزة صادق ٢٠١١) بعنوان** " مسئولية الأسرة والمدرسة نحو تنمية ثقافة التسامح رؤية تربوية مقترحة. هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم ثقافة التسامح، وموقعها في الفكر التربوي، وإلقاء الضوء على مسئولية كل من المدرسة والأسرة في تنمية ثقافة التسامح، وتقديم رؤية مقترحة لذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن: ثقافة التسامح هي إحدى الأُسس التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي، وهي الفضيلة التي تسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، والتسامح لا يعنى القبول بالظلم أو تخلى المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. كما أنه يُمكن الأفراد من التعايش مع الخلافات وقبولها. وعلاوة على ذلك فإن ثقافة التسامح لا تكون ثقافة إلا بقدر رسوخها كثقافة أخلاقية تسوس الناس وتصدر عنها الأفعال. كما أوضحت الدراسة أن للمدرسة دوراً واضحاً في تنمية ثقافة التسامح من خلال الأنشطة، والمعلم، والتلميذ، والمقررات الدراسية.

– **دراسة (الغريب، ٢٠١٣) بعنوان** " وحدة مقترحة في مادة التربية الوطنية لتنمية التسامح لدى طلاب المرحلة الثانوية الفنية الصناعية" استهدفت الدراسة تحديد مفهوم التسامح وأبعاده، وبناء وحدة مقترحة لتنمية التسامح لدى طالبات المرحلة الثانوية الفنية الصناعية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على مقياس التسامح من إعداد الباحث وكذلك دليل للمعلم، وكتيب للتلميذ من إعداد الباحث أيضاً، وأكدت الدراسة على أن هناك تدهوراً في القيم السائدة في المجتمع المصري متمثلة في هشاشة البنيان المعرفي والفكري والسلوكي للشخصية المصرية بما يؤدي إلى مزيد من الانشطار الاجتماعي وشيوع ثقافة الكراهية مما ينتج عنه غياب الذهنية التسامحية الجماعية للمواطنين، كما أشارت إلى أن هناك حاجة ماسة

للبحث عن منظومة قيمية إيجابية قائمة على التسامح، والتعايش المشترك ونشر ثقافة المجتمع التراحمي، ولا يتأتى هذا من وجهة نظر الدراسة إلا من خلال التربية بمؤسساتها المختلفة.

– **دراسة كازتفينا وآخرون (Kaztaevna et al. 2015)** استهدفت الدراسة مناقشة التربية على التسامح في البيئة الجامعية كظاهرة تربوية واجتماعية ملحة من أجل تقدم المجتمعات وتطورها، كما أكدت على أهمية اقامة علاقات تسامحيه بين أفراد مجتمع التعلم المهني كحق من حقوق الإنسان والقائم على احترام آراء الآخرين من أجل التنوع، والتعبير عن الذات. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التأملي، وتمكن الباحثون بعد مطالعة الأدبيات ذات الارتباط بهذا المجال من وضع مجموعة من المعايير، والخطوط العريضة، وقائمة مهام من شأنها تعزيز وتشجيع التسامح في البيئة الجامعية، والتي تعد بمثابة مؤشرات لجودة التعليم بها.

– **دراسة (خليل ٢٠١٧)** وعنوانها " دور جامعة الأزهر في نشر ثقافة التسامح دراسة ميدانية" استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح لدور جامعة الأزهر من خلال منظومتها التعليمية في نشر ثقافة التسامح بين طلابها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في ذلك، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث وجهت إلى عينة قوامها (٤٠٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، وذلك للوقوف على وجهة نظرهم في مدى أهمية ما تضمنته الاستبانة من أدوار مقترحة للجامعة والتي يمكن أن تسهم في نشر التسامح. وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتنمية دور جامعة الأزهر في نشر ثقافة التسامح.

– **دراسة محمد كامل (Muhammad Kamil, 2018)** بعنوان " التسامح الثقافي والتنوع والتعددية: الاعتراف بمدينة يوجياكارتا مدينة التسامح" واستهدف البحث استكشاف مجالات التسامح وعدم التسامح تجاه تنوع شعب يوجياكارتا وسط الحداثة الثقافية والعنصرية والدينية. مدينة التسامح كإنجاز يدعم التسامح القومي والعرقي للمجتمع غير قادر على خلق عمل جماعي. إن هيكلة المعاني في ثقافة شعب يوجياكارتا أدت في الواقع إلى ولادة التعبير عن

الصراع والتعصب تجاه الأقلية. لقد أدى نمط العلاقات المتعارضة التي تنطوي في بعض الأحيان على العنف إلى تغيير النظام الديناميكي الهيكلي لمجتمع متناغم.

– **دراسة (بليح ٢٠٢١)** بعنوان "شبكات التواصل الاجتماعي ونشر قيم التسامح لدى الشباب الجامعي" استهدفت الدراسة تحديد أبعاد قيم التسامح لدى الشباب الجامعي، والتوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل إسهامات شبكات التواصل الاجتماعي في نشر قيم التسامح لدى الشباب الجامعي. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وكان من أهم النتائج: ارتفاع مستوى ابعاد قيم التسامح لدى الشباب الجامعي، هناك علاقة طردية دالة احصائياً بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ونشر قيم التسامح لدى الشباب الجامعي.

– **دراسة (عبد العظيم، ٢٠٢٢) بعنوان**" ثقافة التسامح لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية في ضوء رؤى يورجين هابرماس"، وهدفت إلى رصد ثقافة التسامح لدى طلاب جامعة بني سوف، والتعرف على صوره المختلفة التي يتبنونها. وقد استند إلى رؤية (يورجن هابرماس) Habermas حول التسامح التي انبسقت من مشروعه الفكري الموسوم بنظرية الفعل التواصلي. مطوعين منهج المسح الاجتماعي، لذا قام الباحث باختيار عينه طبقية بلغ حجمها ٣٠٠ طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة بني سويف. وقد توصل البحث إلى وجود ثقافة التسامح بين أفراد العينة، وموجود أشكال عدة للتسامح يؤمن بها الشباب الجامعي وهي التسامح الديني، والفكري، والاجتماعي. وأن هناك علاقة بين متغير النوع ودرجة التسامح، حيث تبين أن الإناث أكثر تسامحاً من الذكور، كما تبين أن هناك علاقة بين نمط التعليم والتسامح، فالدارسون للعلوم الاجتماعية أكثر تسامحاً من الدارسين للعلوم الطبيعية.

– **دراسة (الدليمي، ٢٠٢٣) بعنوان**" دور التسامح في تعزيز الوحدة والتماسك المجتمعي: دراسة نظرية تحليلية "، وقد استهدفت التعرف على أشكال التسامح ودوره في تحقيق التماسك والاستقرار المجتمعي، وأهم معوقاته وأثاره على الفرد والمجتمع. وأوضح أن التسامح مبدأ وقيمة إنسانية عظيمة، فهي تنقي القلب وتطهر الروح وترق لها النفس وتقرب الأشخاص من بعضهم البعض وتجعلهم مترابطين روحيا ومعنويا وتعزز الشعور بالرحمة والمودة والتعاطف

بين الناس، وأن عالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى التسامح الفعال والتعايش الإيجابي بين الناس أكثر من أي وقت مضى نظرا؛ لأن التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات يزداد يوما بعد يوم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجيا التي أزالت الحواجز الزمانية والمكانية بين الأمم والشعوب حتى أصبح الجميع يعيشون في قرية كونية كبيرة، والتسامح في عصرنا الراهن أصبح ضرورة لابد منها لتحقيق التعايش والاستقرار والأمن المجتمعي.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتبين أن التربية على التسامح كمجال للبحث قد لقى بعض الاهتمام من قبل الباحثين خلال العقود الماضية، وإن كان هذا الاهتمام ليس متزايداً، ويمكن عزو ذلك إلى أن العصر الحالي يشهد بعض التحديات في كل المجالات ولا سيما الاجتماعية والثقافية التي تواجه كافة أطياف المجتمع في ظل هذا التحول الرقمي والمتغيرات المجتمعية والتي أدت إلى الاهتزاز القيمي ونشر وسائل الفساد الأخلاقي والانحراف السلوكي في المجتمع، وبالتالي ينبغي على كل المؤسسات التربوية أن تتكاتف لنشر ثقافة التسامح والتربية على القيم والأخلاق السليمة، وخاصة المدرسة والأسرة، والسعي نحو تنمية ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع.

كما يتضح أن الدراسات السابقة التي تمت في مجال التسامح قد تناولته من جانب واحد كتدعيم ثقافة الحوار مع الآخر مثل دراسة (حسن، ٢٠٠٨م)، ومناهج التعليم مثل دراسة (الغريب، ٢٠١٣م)، والبيئة الجامعية مثل دراسة كازتفينا وآخرون (Kaztaevna et al. 2015)، أما دراسة (بليح، ٢٠٢١م) فقد تناولت دور شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك تناولت دراسة كل من (خليل، ٢٠١٧م) و (عبد العظيم، ٢٠٢٢) و (الدليمي، ٢٠٢٣) عن ثقافة التسامح لدى الشباب الجامعي والتماسك المجتمعي. وأوصت تلك الدراسات بضرورة تنمية ثقافة التسامح والحوار مع الآخرين، ولم يتطرق أحد الباحثين ـ في حدود علم الباحثين– إلى دور التربية على التسامح في الحد من ظاهرة العنف في المجتمع، وتلك هي النواة التي تنطلق

منها الدراسة الحالية. لذا يأمل الباحثان أن تكون تلك الدراسة خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا المجال، وأن تلبي هذه الدراسة الحاجة الماسة لتعزيز دور التربية على التسامح في الحد من ظاهرة العنف في المجتمع من أجل تحقيق الأمن المجتمعي والتوازن والتماسك في المجتمع.

ثانياً: الإطار النظري.

١- ثقافة التسامح (مفهومه - أهميته - أبعاده).

كما يحتل التسامح موقعاً متميزاً بين مصفوفة القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة؛ وذلك لما يشهده العالم من تحولات وثورات واحتكاك متزايد بين الأمم بعضها البعض، ويعد التسامح أحد المداخل الأساسية لدعم الحريات وحقوق الإنسان وإرادة التحول نحو مجتمع الحداثة هذا على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الخارجي يعمل على الانخراط في التعايش السلمي بين الشعوب والثقافات.

- مفهوم التسامح:

نظرا لكون مفهوم التسامح من المفاهيم التي اهتم بها الباحثون، فقد عُرِّف التسامح بأنه الاحترام والقبول بتنوع ثقافات عالمنا وهو ليس مجرد واجب أخلاقي، ولكنه ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكناً عالمياً، وتساعد على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام، وقد جاء في المادة الأولى من إعلان المبادئ العالمي للتسامح، ما يؤكد على أن التسامح لا يعني التنازل أو التساهل، بل هو موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان العالمية والحريات السياسية، ولذلك فإن التسامح ينبغي أن يطبق من قبل الأفراد، والجماعات والدول.

والتسامح كنقيض للعنف يقصد به: ميل الفرد إلى القبول والتعايش مع الآخر المختلف بما هو إنسان وليس بما هو ينتسب إلى جماعة مغايرة، وإيماناً بأن التنوع طبيعي ومنطقي، بل

وضروري. (الجزار، ٢٠٠٩، ٢٣). وفي الحقيقة أن التسامح يعبر عن الشعور بالتعاطف والرحمة والحنان، وكون المرء مفتوح القلب خالياً من المشاعر السلبية تجاه الآخرين، مع إدراك أن كل بنى آدم خطاء ولا يضر من خطئهم، وعدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين (الغريب، ٢٠١٣، ٢٢٠).

والحق أن قيمة التسامح تحتل موقعاً متميزاً بين مصفوفة القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة؛ وذلك لما يشهده العالم من تحولات وثورات واحتكاك متزايد بين الأمم بعضها البعض، ويعد التسامح أحد المداخل الأساسية لدعم الحريات وحقوق الإنسان وإرادة التحول نحو مجتمع الحداثة هذا على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الخارجي يعمل على الانخراط في التعايش السلمي بين الشعوب والثقافات.

وفي حقيقة الأمر تعد الحاجة إلى التسامح ضرورة ملحة في العصر الحالي؛ الذي يموج بالاختلافات في كل شيء؛ في الشكل واللون والجنس، والقدرات، والصحة والمرض والعجز، والدين والرأي، ومع كل هذا الاختلاف يجمع بين الناس مجتمع واحد ومكان واحد، وعلاقات مشتركة إذ إن العالم بأسره أصبح قرية صغيرة (سناء عماشة، ٢٠١٣، ١٨٣)، تتضافر فيه العولمة والعالمية والأممية، وتتقارب فيه الأمم وتنكمش معه الحدود الجغرافية بين الدول، ويذوب جليد الثقافات في مسار التقارب والتلاحم، وتبعاً لهذا المشهد الكوني تضعنا هذه التحولات وتلك التغيرات في مواجهة مصيرية مع التعدد والتنوع في الثقافة والقيم وأنماط الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أنماط اجتماعية جديدة تدمر الصيغ التقليدية للوجود الإنساني،(وطفة، ٢٠١٥، https://www.kwt.education/eduknowledge/eduarticles) ومن ثم يجب على الجميع مواجهة الاختلاف والتنوع حيث يشكل قبول الآخر والتعايش معه تحدياً يومياً رهانه التسامح الإنساني في أعمق دلالاته الإنسانية.

- أهمية التسامح:

وتتأتى أهمية التسامح من كونه فضيلة أخلاقية وضرورة سياسية ومجتمعية بل وسبيلاً لضبط الاختلافات وإدارتها، أما كونه فضيلة أخلاقية فيبدو ذلك على مستوى العلاقات الفردية – الشخصية أكثر وجوداً في الممارسات اليومية، وعلى العكس من ذلك على مستوى العلاقات ما بعد الفردية – الشخصية نجدها غائبة أو ضعيفة، وكثيراً ما سعى المثاليون أمثال (أفلاطون – والفارابي) إلى أن تكون الفضيلة أساس كل شيء، أما من حيث كونه ضرورة سياسية فهذا لا يمكن تجاوزه أو نكرانه، وبخاصة إذا كانت هذه الضرورات هي التي لها الأرجحية أو أنها من تستطيع توظيف الفضائل الأخلاقية، وبخاصة فيما يتعلق ببناء دولة حديثة ومجتمع مدني معاصر. (حسن، ٢٠١١، ٣٥)

ولما كان التسامح يفتح آفاقاً جديدة في فهم حقوق الآخرين وواجباتهم تجاه غيرهم وعدم فرض قيود على الآخرين، فإنه بلا شك يتيح للأفراد والمجموعات التحول إلى المزيد من التمدن والحوار، ويؤصل قيم الحرية ويساهم بجدية في تكريس الأطر الديمقراطية، ذلك أن جزءاً كبيراً من مفهوم الديمقراطية يرتبط بالمشاعر الشخصية فاحترام الأغلبية لرأي الأقلية يتطلب روح معنوية خاصة تتقبل احترام الأقلية وترتضي عن طيب خاطر ممارسة الأقلية حقوقها المشروعة وشعائرها

والتسامح له أهمية كبيرة للفرد والمجتمع على حد سواء، فعلى المستوى الفردي نجد الشخص المتسامح لديه إحساس بالرضا والطمأنينة، كما ينعم بعلاقات اجتماعية جيدة وسعيدة، مما ينعكس عليه بالإيجاب في جوانب العمل والإنتاج، والتسامح يعمر القلب بالسلام، وبالنسبة للمجتمعات يضع نهاية للحروب والصراعات، ويخمد المعارك ومن ثم تنمو الحضارات وتزدهر، ويسود جو من الوئام والسلام وتزداد أواصر المحبة بين الأفراد والجماعات إلى حد

تنزوي معه بل تكاد تختفي بذور التطرف والإرهاب. (سناء عماشة، ٢٠١٣، ١٨٣). ويمكن إبراز أهمية التسامح في النقاط التالية:

- يعد التسامح من أهم موجهات السلوك، ويعتبر من الأهداف التي ينبغي على التربية تحقيقها.
- يوفر مناخاً مناسباً لتلاقح الأفكار، وتطورها، ومن ثم الإبداع والتجديد، والابتكار.
- التسامح يعد شرطاً أساسياً لنمو الحضارة وتطورها، وبدونه يهدر الكثير من الخبرة الإنسانية.
- التسامح ضروري لتقدم العلوم وازدهارها.
- التسامح يعمل على تهيئة مناخ إيجابي للعمل والإنتاج، والتواصل الجيد على صعيد علاقات العمل، أو على مستوى العلاقات الدولية.
- التسامح يقيم في حياة الإنسان قسطاً من الراحة والسعادة والهناء.
- الشخص المتسامح ينال محبة الناس وثقتهم فيه، وتعاطفهم معه في الدنيا، ورضا الله وثوابه في الآخرة.

ومن هذا المنطلق يتضح أن للتسامح أهمية كبيرة لكل من الفرد والمجتمع على حد سواء، فعلى المستوى الفردي نجد الشخص المتسامح لديه إحساس بالرضا والطمأنينة، كما ينعم بعلاقات اجتماعية جيدة وسعيدة، مما ينعكس عليه بالإيجاب في جوانب العمل والإنتاج، والتسامح يعمر القلب بالسلام، وبالنسبة للمجتمعات يضع نهاية للحروب والصراعات، ويخمد المعارك ومن ثم تنمو الحضارات وتزدهر، ويسود جو من الوئام والسلام وتزداد أواصر المحبة بين الأفراد والجماعات إلى حد تنزوي معه بل تكاد تختفي بذور التطرف والإرهاب.

- أبعاد ثقافة التسامح.

تنطوي ثقافة التسامح على العديد من الأبعاد التي تستهدف التغيير في القناعات وإزالة بعض الأفكار المستمدة من موروثات معرفية قديمة، وإحلال الجديد مكانها والمبنية على أساس التسامح والعفو والتصالح من أجل السلام، والأبعاد التي تتضمنها ثقافة التسامح كثيرة نذكر منها:

١- البعد النفسي:

تمثل الأبعاد النفسية لثقافة التسامح الحصن والملاذ التي تنطلق منه التطبيقات التربوية والاجتماعية، لكونها بمثابة الاستعداد النفسي للفرد لتقبل هذه الثقافة؛ ومن ثم الإيمان الكامل بها وتسخير كل الطاقات في سبيل تحقيقها، ومن هنا تبرز أهمية المراحل المبكرة في عمر الإنسان، حيث يتم فيها بناء الضمير الإنساني ومنظومة القيم الفاضلة، التي تتحول عبر مراحل العمر المختلفة إلى منظومات عقلية راسخة يصعب زعزعتها في المستقبل، لذا فإن البناء النفسي السليم في هذه المرحلة من مراحل النمو يعول عليه كثيراً في بناء ركائز الشخصية ومكوناتها، أو بمعنى أخر تشكيلها على النحو الذي يعود بالنفع على الجماعات ومن ثم المجتمع، فتنشأ ثقافة التسامح ويعم السلام في مواجهة ثقافة العنف والعدوان.(الحارث، ٢٠٠٥، ٧٦)

٢- البعد الثقافي:

يتميز العالم المعاصر بالتنوع والتعددية الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي يتيح المزيد من التفاعلات والعلاقات مع أنماط ثقافية مختلفة، مما يترتب على ذلك تصاعد حدة التعصب والصراع الثقافي لا على مستوى إقليم أو بلد بعينها ولكن أصبح الأمر يمثل ظاهرة عالمية تستحق التحليل والدراسة.

والتسامح كسمة وسلوك يتأثر بالثقافة السائدة، حيث تختلف سلوكيات الأفراد باختلاف الثقافة التي يتعايشون معها، ففي الثقافات الجماعية يكون تسامح الفرد مرتبطاً بشكل كبير بمعايير الجماعة، بينما يكون تسامح الفرد في الثقافة الفردية مرتبطاً بذاته أكثر، ويكثر من استخدام الضمير (أنا)، وعادة ما تؤسس علاقات غير عميقة وقصيرة الأمد. (زيان، ٢٠٠٥، ٤٠) وفي هذا الإطار يكون على التربية إعداد الأفراد لمواجهة هذا التنوع الثقافي بقدر من التقبل والتعايش بهدف تحقيق التسامح الثقافي.

٣- البعد الاقتصادي:

يشهد النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحالي مجموعة من الاتجاهات والتكتلات الاقتصادية التي تعمل على توسيع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية على الاقتصاد القومي كانكماش الصناعات الوطنية وخضوع المنتجات الزراعية لنظم صارمة، وعجز في الموازنات العامة وارتفاع الأسعار والتحول نحو آليات الاقتصاد الحر، بما يؤدي إلى سوء الأحوال الاقتصادية في العالم واستغناء العديد من الشركات والمصانع عن الكثير من العمال، الأمر الذي يعكس كثيراً من المشكلات داخل المجتمعات والتي من أهمها العزلة، والإحباط، والتطرف، والتعصب. (الشرقاوي، ٢٠٠٤، ٣١)

كما يؤدي التفاوت الاقتصادي الكبير بين طبقات المجتمع مع تقاعس الدولة والأغنياء عن القيام بواجبهم في المسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء والمهمشين، إلى تفشي أمراض اجتماعية خطيرة كالسرقة والنهب، والرشوة والاختلاس، بالإضافة إلى تفشي مشاعر الحقد والبغضاء والكراهية من الفقراء للأغنياء؛ ومن ثم ارتكاب العديد من الجرائم وتصاعد حدة العنف واللاتسامح في المجتمع، الأمر الذي يكلف الدولة الكثير من الأعباء الاقتصادية في سبيل إصلاح الخسائر المادية والمعنوية.

ووفقاً لإعلان المبادئ بشأن التسامح فالأمر يقتضي إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون تمييز، فكل استبعاد أو تهميش يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب، ومن هذا المنطلق ينبغي النظر بعين العدل للجماعات المستضعفة المحرومة اقتصادياً واجتماعياً، وخاصة فيما يتعلق بالمسكن والعمل والصحة، حتى يحترموا أصالة ثقافتهم وقيمهم وفي هذا السياق اعتبرت منظمة اليونسكو التعليم من أجل التسامح ضرورة ملحة، وأكدت على أن تسهم سياسات التعليم وبرامجه في تنمية الفهم والتضامن والتسامح بين الأفراد .(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو، ١٩٩٥، ٩)

- ثقافة التسامح بين المبررات والعوامل:

تتبع الحاجة إلى التسامح من عدة مبررات وضرورات تدعو إلى أن يكون التسامح أداة ومنهجاً للسلوكيات الإنسانية عموماً، ولاسيما فيما يرتبط بالاعتراف بالإنسان الآخر، وإن كان البعض حاول ساعياً الفصل بين فكرتي التسامح، والاعتراف بالآخر لإيجاد حد فاصل بينهما، فمن دواعي وأسباب الحاجة إلى التسامح ما يلي: **(المحمدواي، ٢٠٠٨، ٥٧٠)**

- وجود الخطأ الذي يصدر عن الجميع، فلا يوجد معصوم من الخطأ إلا الأنبياء.
- خطورة البديل: وهو التعصب والعنصرية، والعنف، فمعنى غياب التسامح هو وجود النقيض وهو التعصب؛ لأنه من المستحيل اجتماع الضدين، ووجود التعصب يعني انعدام الأمن الإنساني وانتشار العنف والتطرف، الذي يقود البلاد إلى الدمار والخراب في الموارد البشرية والطبيعية.
- التعددية في التاريخ: يعد التنوع والاختلاف سمة من سمات هذا الكون، وناموساً من نواميسه وخاصية من خصائص الحياة ولاسيما بين البشر، ومن ثم يجب تقبله والتسليم بوجوده؛ وخاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

-المحافل الدولية: يُعد الأخذ بثقافة التسامح اتجاهاً عالمياً ومطلباً دائماً في كل العصور، ومحور اهتمام الكثير من المؤتمرات والندوات، التي يلتقي فيها الخبراء من ثقافات مختلفة عندما يتدارسون شئونها.

وبهذا يتضح أن المجتمع بحاجة إلى نشر ثقافة التسامح وغرس ثقافة قبول الآخر ونبذ العنف والتعصب والتطرف، فإن التسامح يعد المصل الواقي الذي يعالج كثير من الحالات، بل إنه العامل الأساسي في منع قيام الصراعات الدموية من قتل وظلم وغير ذلك، فهو إجراء وقائي، ويمكن أن تتحول ثقافة قبول الآخر إلى أسلوب للعلاج كأنها نوع من الدواء عن إيقاف الصراع بشكل أو بآخر.

- عوامل غياب ثقافة التسامح في المجتمع.

والمدقق في أسباب تراجع وغياب ثقافة التسامح في المجتمع، يجد أنها بصفة عامة تتمثل فيما يلي: (حنان سالم، ٢٠٠٩، ٣١٠)

- التحول الاقتصادي، والاتجاه نحو الخصخصة، حيث حرية العمل والإنتاج، والسوق الحر، وهذا ما استفادت منه الطبقة الرأسمالية في المجتمع، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للطبقة العاملة التي تم الاستغناء عن عدد كبير منها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة وأن نسبة كبيرة منهم لديهم أسر وأبناء في مراحل التعليم المختلفة، وقد أدى الشعور بالعجز وقلة الحيلة التي تعاني منها هذه الشريحة إلى تنامي مشاعر السخط والكراهية، فضلاً عن ارتفاع معدلات العنف في محيط الأسرة على المستويين المعنوي والمادي.
- التحولات الاجتماعية التي تمثلت في غياب دولة الرعاية الاجتماعية، وانحياز الدولة لصالح الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقات الفقيرة، إلى تآكل الطبقة الرأسمالية، وانقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء، ولكلٍ منهم ثقافته الخاصة به في المأكل والمشرب والملبس،

ونوعية التعليم ونوعية السكن، فضلاً عن التعبير عن الفرح، مما أدي إلى تنامي مشاعر الحقد والكراهية لدى الطبقات الفقيرة.

- الفساد السياسي، وفقدان المصداقية في نزاهة النظام السياسي والحكومة، الأمر الذي أدى إلى تكريس ثقافة العنف على حساب مشاعر التسامح والعفو، مما يؤثر على حالة السلام الداخلي بل والأمن القومي بصفة عامة.

والحقيقة أنه بسبب غياب ثقافة التسامح، وما ترتب عليها من انتشار للعنف والصراعات والاضطرابات السياسية والأمنية، كان من الممكن أن تكون فرصاً هائلة بكل المقاييس في رفع معدلات التنمية والنمو في البلدان العربية بصورة كبيرة، إذا تم استثمارها بكفاءة وفاعلية. وأن ثمة العديد من الخسائر الاقتصادية الضخمة التي يتكبدها المجتمع نتيجة أعمال العنف والتطرف والكراهية.

٢- العنف (مفهومه، مظاهره وأشكاله في المجتمع):

أصبحت ظاهرة العنف تشغل بصورة متزايدة مساحة كبيرة من اهتمامات الدارسين في العلوم الإنسانية بصفة عامة، ودراسات علم الاجتماع على وجه الخصوص، فلم يعد العنف ظاهرة قاصرة على بيئة بعينها أو فترة زمنية محددة، وإنما اتسع نطاقه ليشمل كل المجتمعات وكل الأزمنة، وفي كل الأوقات، وبالتالي سوف نتناول مفهوم العنف ومظاهره بشيء من التفصيل:

- **مفهوم العنف:**

يقصد بالعنف أنه " فعل يقوم به فاعل من أجل حقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف المتشابهة أو المتباينة في طبيعتها، باستخدام القوة المادية أو المعنوية، وللعنف في هذا الإطار مستويات (فردية أو جماعية أو بنائية)" وعلى ذلك فإن العنف- وبالتالي الجريمة كصورة من صور العنف- إنما هو بالأساس ظاهرة ذات أصل اجتماعي وفعل أو شكل سلوكي.

وتقدم منظمة الصحة العالمية تعريفاً دقيقاً للعنف بأنه " الاستعمال المتعمد للقوة المادية (الفيزيائية) أو القدرة سواء بالتهديد او الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة من المجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية باستبعاد الإصابات غير المقصودة". ويمكن تعريف العنف وفقاً لمنهجية البحث بأنه عبارة عن" السلوك غير السوي من جانب بعض الأشخاص تجاه الآخرين سواء استخدم صاحب هذا السلوك العنف اللفظي أو المادي والذي يلحق بدوره أذى لأفراد المجتمع سواء أذى معنوي أو مادي" (منظمة الصحة العالمية (جنيف) المكتب الاقليمي للشرق الاوسط،٥).

وبالتالي يمكن تعريف العنف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه تعبير رمزي أو لفظي أو بالفعل يأتيه فرد أو جماعة بعينها رغبة منهم في الحفاظ على وجودهم الاجتماعي أو لتحقيق رغباتهم أو الدفاع عنها نتيجة لعدم القدرة على تحمل الضغوط أو سوء فهم لطبيعة الموقف أو عدم المرونة في التعامل.

- مظاهر العنف في المجتمع:

وللعنف العديد من المظاهر المختلفة في المجتمع، من أهمها ما يلي:

١- العنف داخل الاسرة:

تعد ظاهرة العنف الأسري من الظواهر التي بدأت تنتشر في مجتمعاتنا، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على استقرار هذه المجتمعات. وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث في مصر وجد أن نسبة الازواج الذين يعتدون على زوجاتهم في المجتمع المصري تصل إلي ٩,٧١% من مجموع عينة الدراسة، وتبلغ نسبة الآباء الذين يمارسون العنف حسب الدراسة نفسها ٦,٤٢%، فيما تبلغ نسبة الأخوة الذين يمارسون الاعتداء على أخواتهم نحو ٣٧ % تقريبا. أما في السعودية، فدلت الدراسات على أن٩٠% من مرتكبي حوادث العنف الأسري هم من الذكور، وأن أكثر من ٥٠% من الحالات تخص الزوج ضد زوجته، وترجع أسباب

تلك الظاهرة إلى التنشئة الاجتماعية للزوجين منذ فترة الطفولة وظهور العنف بين أفراد الأسرة في تلك المرحلة العمرية فينطبع ذلك على الزوجين في الكبر، إلى جانب الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع من حيث الفقر وعدم توافر فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل الذي يزيد من انتشار تلك الظاهرة. وهناك العديد من الدراسات في مصر تؤكد أن انتشار العنف بين الأسر الفقيرة أكثر من غيرها، حيث أصبح العنف في كثير من الأحيان وسيلة للتعبير بين الزوجين ويندرج تحته أيضاً المظاهر المختلفة للعنف ضد المرأة وعنف الأبناء تجاه الآباء وعنف الآباء تجاه أبنائهم.

٢- العنف ضد المرأة:

يعرف العنف ضد المرأة وفقاً لتعريف الامم المتحدة (United Nations, 1993, 145) "أي فعل ضد المرأة يترتب عليه عنف أو أذي نفسي أو جنسي أو بدني سواء بالقول أو بالفعل يتعلق أما بحياتها الشخصية أو حياتها العامة"، ومن خلال الدراسات التي قامت بها مؤسسات حقوق الانسان في مصر أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة تتراوح ما بين ٤٢-٤٦% من النساء المتزوجات الأميات في مصر يتعرضن للضرب من أزواجهم بينما ١٤% من الحاصلات على التعليم يتعرضن للضرب من الأزواج. كما أكدت الدراسة أن واحدة من كل ثلاث نساء مصريات متزوجات تعرضن للضرب ولو لمرة واحدة على الأقل من الزوج و١٧% منهن ضربن على الأقل ثلاث مرات و٣٩% منهن احتجن إلى الرعاية الصحية نتيجةً لهذا الضرب (مركز الارض لحقوق الانسان، ٢٠١٠، ٦٤).

والمتتبع لحالات العنف ضد المرأة يجد أن العديد من حالات الاغتصاب قد زادت ووصلت تقريباً إلى حوالي عشرة آلاف حالة لم يعلن عن أكثرها، وتتعدد مظاهر العنف ضد المرأة في كثير من البلدان سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية وقد أوضحت منظمة

اليونيسيف من خلال دراسة لعينة من السيدات المصريات أن ٣٥% من هذه العينة تعرضن للضرب من قبل أزواجهن (١٠) وهو اكثر الأنواع ممارسة ضد المرأة في المجتمع العربي وهو أبسط معانيه. إلى جانب العنف الاجتماعي للمرأة متمثلاً في محاولة فرض حصار اجتماعي على الفتاة وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، ومحاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها وتقييد وتحديد أدوار المرأة مثل عدم السماح بزيارة الصديقات والأهل، وعدم السماح باتخاذ القرارات، وعدم الاستماع لها أمام الاخرين، وعدم دعم أهدافها في الحياة وغير ذلك (نجلاء بكر، ٢٠١٠، ٤٤).

٣- العنف ضد الاطفال:

بدأت فكرة عقد مؤتمرات اقليمية لمناهضة العنف ضد الأطفال بدءاً من عام٢٠٠١م بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة هذه المواضيع دراسة متعمقة ومازالت الدراسات تجرى في مختلف الدول لدراسة هذه الظاهرة سواء العنف البدني في المدارس أو العنف النفسي أو الجسدي، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن العنف ضد الأطفال في العالم في تزايد مستمر، ففي أمريكا هناك أكثر من ٥ ملايين طفل سنوياً يتعرضون للعنف (نجلاء بكر، ٢٠١٠، ٤٥). وقد أجريت العديد من الدراسات في مصر لتحديد حجم ظاهرة العنف ضد الأطفال ولكنها لم تكن دقيقة بسبب عزوف الكثير من الأطفال عن التصريح بما يتعرضون له من عنف، وقد قامت الجامعة الأمريكية في القاهرة (١٢) بدراسة أنواع العنف الذي يتعرض له أطفال الشوارع وحصرت أهم أنواع العنف في الإهمال والاستغلال العاطفي، العنف من البالغين في الشوارع، الاستغلال الاقتصادي والجنسي للأطفال، الصراع بين الاطفال أنفسهم من أجل الحصول على المأوى والغذاء، اغتصاب الفتيات ويكفي القول أنه

يوجد نحو أكثر من ١٧٠ ألف طفل في مصر من أطفال الشوارع يمارس في حقهم أسوأ انواع الانتهاكات.

٤- العنف في الشارع المصري:

ويعني العنف في الاماكن العامة من خلال الاعتداء على حرية المشاة في الشارع، والمشاجرات التي تنتج عنها اصابات وقتل، والتعاملات غير الطبيعية بين الأفراد بما فيها الاعتداءات واغتصاب الفتيات والتحرش الجنسي بأشكاله المختلفة.

٥- العنف في مؤسسات التعليم:

وهو العنف بين الطلاب داخل وخارج الفصول سواء عنف لفظي او الضرب واستخدام الادوات الحادة في المشاجرات وعنف المعلم مع التلاميذ والذي قد يصل في بعض الاحيان الي الضرب المبرح، ايضا عنف بعض الطلاب في التعامل مع اساتذتهم مما يهدد بمشاكل يصعب التحكم فيها اذا استمر هذا العنف في مؤسساتنا التعليمية.

والجدير بالذكر عند الحديث حول الدوافع التربوية لمظاهر العنف في المجتمع، فإنه يمكن عزو بعض أعمال العنف في أساسها إلى نمط التنشئة السائد في المجتمع والذي تشترك فيه إلى جانب المدرسة الأسرة ووسائط التربية الأخرى من مسجد وأجهزة إعلامية وجماعة رفاق وغير ذلك. ومن الملاحظ أن بعض المقررات الدراسية لا تولي شيئاً يذكر لمفردات التربية المدنية والحضارية السلمية. فأين مفردات القبول بالآخر القريب – فضلاً عن الآخر البعيد – والتعايش الحضاري بين الأمم ذات الأديان المختلفة، والخلاف المشروع بآدابه وقيمه وأخلاقياته، وفريضة الحوار الغائبة، وقيمة النقد الذاتي البناء وحق التعبير على المستوى الفردي أو الجماعي في ظل الثوابت العامة للمجتمع، هذا إلى جانب الضعف في القدوة العملية سواء في الأسرة، أم الإدارة، أم القيادة المجتمعية، ومن المحزن أن لا تولي أي من

الوسائط التربوية هذه القضايا اهتماماً يذكر، وبالتالي جاءت تلك الدراسة لتوضع دور الوسائط التربوية في نشر ثقافة التسامح وقبول الأخر ومواجهة مظاهر العنف في المجتمع فيما يلي:

٣- إسهامات وسائط التربية في تدعيم ثقافة التسامح لمواجهة ظاهرة العنف.

إن التربية كعملية اجتماعية هادفة، يمكن أن تُسهم من خلال عملياتها المتشابكة، ومنظماتها الرسمية وغير الرسمية، في توفير المناخ لعلاقات يسودها التسامح، بحيث تجعل منه حالة عقلية، أو موقف يؤثر في علاقات الإنسان بالآخر؛ مما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه أن يقود إلى ثقافة العنف والكراهية.

كما تعد التربية من أكثر مجالات الحياة تأثراً بالتغيرات التي تحدث بالعالم، بل هي الأداة التي تنقل التغيير إلى عقول الأفراد؛ بهدف إحداث نوع من التوازن بين تلك التغيرات ومطالب واحتياجات المجتمع، وكذلك تعد التربية هي مصنع القيم وتفعيلها من خلال تعليمها للأفراد وتنشئتهم عليها، ومن أهم تلك القيم والثقافات ثقافة التسامح التي تهدف إلى إرساء مبدأ العلاقات الودية بين الأفراد والمجتمعات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته لتحقيق التواصل الإنساني والوحدة البشرية، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصداقة بين الأمم والشعوب وتحقيق سعادة الأفراد، ومن ثم ينبغي الوقوف على بعض جوانب دور بعض المؤسسات التربوية في نشر ثقافة التسامح وذلك كما يلي:

- **دور الأسرة في تربية النشء على ثقافة التسامح:**

تقوم الأسرة بدورٍ كبيرٍ في تربية النشء على التسامح من خلال نمط العلاقة السائد في الأسرة بين الأب والأم، فإذا كانت العلاقة قائمة على التسلط، والقسر، والاستبداد، والديكتاتورية فإن ذلك مدعاة لنشر ثقافة العنف، والاستبداد بالرأي، وعدم احترام الآخر، فضلاً عن انعدام الثقة بالنفس وبالغير، وغياب الأمن والطمأنينة، ويضاف إلى ذلك تنامي مشاعر الحقد والكراهية، والعكس صحيح إذا كان نمط العلاقة السائد بين الزوجين هو النمط التراحمي، وحسن الظن، والتماس الأعذار، والعفو عن الصغائر، وتوقيع العقوبة على قدر الخطأ، كل ذلك له مردود إيجابي على الصحة النفسية للطفل، ويغرس فيه منذ نعومة أظفاره ثقافة العفو والتسامح.(حسن، ٢٠١١، ٤٩)

- **دور المدرسة في تدعيم ثقافة التسامح:**

يمكن للمدرسة أن تقوم بدور كبير في تدعيم ثقافة التسامح بين التلاميذ من خلال:

- تصفية كل أشكال التفرقة والتميز المتعلقة بالجنس أو اللون، أو الطبقة الاجتماعية، أو الدين.
- تبني الحوار كعنصر أساسي في الثقافة المدرسية.
- تجنب الأساليب التسلطية والقهرية في التعامل، واستبدالها بأساليب أخرى ديمقراطية تسامحيه.
- تعزيز وعي التلاميذ بالحقوق والواجبات وفق مقتضيات الحياة البشرية، والمرحلة العمرية لهم.
- الاحتفال السنوي باليوم العالمي للتسامح وسائر المناسبات الوطنية.
- ممارسة التعلم التعاوني من خلال المجموعات المختلفة.
- توفير عوامل الجذب والتشويق في المدرسة حتى تصير محببة لنفوس الأطفال.

- الاهتمام بالتدريب المستمر للمعلم واكسابه المهارات والكفايات اللازمة لمهنة التعليم.
- العناية بالمناهج والكتب المدرسية وتضمينها مبادئ الفكر الديمقراطي.
- الاهتمام بالأنشطة المدرسية والتنويع فيها تبعاً لميول ورغبات التلاميذ.
- المتابعة والإشراف الجيد على كل جوانب العملية التعليمية، وتفعيل مبدأ المحاسبية التعليمية

• **دور وسائل الإعلام في تدعيم ثقافة التسامح:**

تستطيع المؤسسة الإعلامية بصورها وأشكالها المتعددة، وتوجهاتها الأيدولوجية سواء أكانت دينية أم مدنية أن تمارس دوراً فعالاً في تدعيم ثقافة التسامح لدى أفراد المجتمع من خلال:

- وجود فلسفة واضحة لوسائل الإعلام تنبع من فلسفة المجتمع المصري وحاجاته وتطلعاته.
- التخلص من تبعية السلطة ليكون بحق إعلام الشعب.
- تحقيق التكامل بين كافة المؤسسات التربوية ووضع أسس التعاون المشترك بينهم.
- الالتزام بالنزاهة والموضوعية في عرض القضايا والموضوعات الشائكة.
- الأخذ بمبدأ الشفافية في كل ما يقدم من معلومات وأراء.
- الحيادية في عرض القضايا والموضوعات محل الصراع والنزاع.
- تقديم النصح والتوجيه لمن هم في موضع المسئولية، ونقل الأوضاع المعيشية لهم بصورة دقيقة.
- العمل على ايجاد برامج لتعزيز القيم الأخلاقية في المؤسسة الإعلامية.
- الالتزام التطبيقي بميثاق الشرف الإعلامي.
- الرقابة الصارمة على المادة المعروضة؛ تجنباً لما يفسد الذوق العام دون أدنى مصادرة للحقوق والحريات.

– **دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم ثقافة التسامح:**

تقوم المنظمات الأهلية بدور فعال في تدعيم ثقافة التسامح وحقوق الإنسان من خلال مجموعة من الإجراءات، لعل من أهمها:

- تمكين الأفراد من ممارسة أدوارهم المدنية في مناخ ديمقراطي.
- تعبئة الرأي العام وتصحيح نظرة المجتمع إلى حقوق الإنسان وصيانتها.
- وضع الخطط والبرامج الهادفة لتدعيم جهود الدولة في مجال حقوق الإنسان والتعايش مع الآخر.
- عقد العديد من الندوات وورش العمل حول القضايا المرتبطة بقيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان.
- عقد المزيد من الدورات التدريبية لأعضاء تلك المنظمات في مجال حقوق الإنسان وأصول الممارسة الديمقراطي.

وبناءً على ما سبق فإنه من الأهمية بمكان نشر ثقافة التسامح في المجتمع المصري من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة، حتى تصبح ثقافة التسامح قناعة راسخة تجسدها السلوكيات اليومية لأفراد المجتمع على أرض الواقع. فتصرفات الأفراد وسلوكياتهم لن تتغير بقرارات فوقية، بل لا بد من تغيير القناعات عبر تغيير الثقافة المجتمعية، ذلك أن قيم التسامح والحوار واحترام الآخر، ستظل قيما مجردة لا تترجم على أرض الواقع مادام أن المجتمع يتقبل العنف كأسلوب لحل مشكلاته ولن تترسخ ثقافة التسامح في المجتمع طالما أن أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم غير متسامحين فيما بينهم.

التوصيات:

- عقد المزيد من المؤتمرات والندوات وورش العمل حول ثقافة التسامح، ودورها في تحسين جودة الحياة لكل أفراد المجتمع بكل طوائفه وأشكاله.
- للتعليم دوره في تدعيم ثقافة التسامح، والتخفيف من مشاعر التعصب والعنف بالاتصال الفعال.

- تضمين ميثاق الشرف الإعلامي لمبادئ ثقافة التسامح ودعمها لدى أفراد المجتمع.
- الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفعيل العدالة الناجزة للقوانين.
- نشر الروح الإيجابية والتفكير الإيجابي في المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني.
- المشاركة المجتمعية ودورها في تنمية الوعي وتسليط الضوء على التناقضات الأخلاقية المسببة للتعصب.
- تضمين ثقافة التسامح في المناهج والبرامج التعليمية على جميع المستويات الدراسية.

المقترحات

تشجيع الباحثين والدارسين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ثقافة التسامح ودورها في معالجة العنف والتعصب والكشف عن دور مؤسسات التربية في غرس ثقافة الحوار المجتمعي وتحقيق الأمن المجتمعي، والحد من مظاهر الفساد الأخلاقي والإداري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسعي نحو نشر وسيادة الحب وقبول الآخر.

المراجـــع

أولا: المراجع العربية

- الدليمي، صالح سمير (٢٠٢٣). دور التسامح في تعزيز الوحدة والتماسك المجتمعي: دراسة نظرية تحليلية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ع١٤٤.
- عبد الوهاب، أشرف (٢٠٠٦). التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير. سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسن، الحارث عبد الحميد (٢٠٠٥). الأبعاد التربوية والنفسية والاجتماعية لثقافة التسامح لنتسامح مع أنفسنا أولاً. مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، ع (١٢٢).
- سالم، حنان محمد حسن (٢٠٠٩). التحولات البنائية وعلاقتها بتراجع ثقافة التسامح: دراسة تحليلية في المجتمع المصري. مؤتمر التفكير العلمي وقيم التقدم في الأسرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
- مرسي، سعيد محمود و عبد الله، محمد عبدالله محمد (٢٠١١). دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب "الواقع والمأمول". مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية بالزقازيق، ع (٧٢).
- عماشة، سناء حسن (٢٠١٣). التسامح والغضب في علاقتهما باستراتيجيات مواجهة ضغوط العمل لدى عضوات هيئة التدريس بجامعة الطائف. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ج (١)، ع(٤٢).
- زيان، شحاته محمد (٢٠٠٥). التسامح وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلبة المرحلتين الثانوية والجامعية. رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- ابن غدقة، شريفة (٢٠١٠): اطفال الشوارع، جامعة سطيف، الجزائر.

- الخياري، عبد الله (٢٠٠٧). المقومات النظرية لاكتساب قيم المواطنة الإيجابية والتسامح. مجلة علوم التربية، المغرب، ع(٣٤).
- عبد العظيم، حسني إبراهيم (٢٠٢٢). ثقافة التسامح لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية في ضوء رؤى يورجين هابرماس، مجلة نقد وتنوير، ع١١، س٣، عمان.
- الغريب، عبد الحميد السيد (٢٠١٣). وحدة مقترحة في مادة التربية الوطنية لتنمية التسامح لدى طلاب المرحلة الثانوية الفنية الصناعية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ج(٢)، ع٨٥.
- وطفة، على أسعد (٢٠١٥). فن التربية على التسامح. موقع الكويت التعليمي، متاح على الموقع التالي: https://www.kwt.education/eduknowledge/eduarticles
- المحمدواي، علي عبود (٢٠٠٨). إشكالية التسامح والاعتراف بالآخر بحث في المفهوم والمعنى. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ع (٨٢).
- الغرباوي، ماجد (٢٠٠٥). التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الأديان والثقافات. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين.
- حسن، محمد النصر (٢٠١١). التربية على التسامح في مواجهة ثقافة التعصب لدى أطفال جنوب الصعيد في مصر، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ع ٤٥.
- خليل، محمد عبد المجيد أحمد (٢٠١٧). دور جامعة الأزهر في نشر ثقافة التسامح "دراسة ميدانية" رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (٢٠١٠). ندوة بعنوان المرأة وتحدي التطرف والإرهاب، القاهرة.
- مركز الارض لحقوق الانسان (٢٠١٠): سلسلة الحقوق القانونية، " سلسلة ضرب الزوجات.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"(١٩٩٥). وثيقة إعلان اليونسكو حول التسامح. باريس: فرنسا، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين.
- منظمة الصحة العالمية– جنيف– المكتب الاقليمي للشرق الاوسط– القاهرة" التقرير العالمي حول العنف والصحة.
- الشرقاوي، موسى على (٢٠٠٤). الهوية الثقافية لطلاب كلية التربية في ضوء لتحديات المعاصرة. مجلة كلية التربية، بنها، ع (٤٧).
- الجزار، هاني (٢٠٠٩). في أسباب التعصب نحو رؤية تكاملية. القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Kaztaevna et. al (2015). Education of Tolerant Personality of a Future Specialist as the Social-Pedagogical Phenomenon. International Education Studies, Vol. 8, No. 2.
- Muhammad Kamil (2018). Cultural Tolerance, Diversity and Pluralism: The Recognition of Yogyakarta as The City of Tolerance, Journal of Local Government Issues, Vol. 1, No. 1, pp. 23-37.
- United Nations " Declaration on the Elimination of Violence Against Women of 1993"-(A/RES/48?104), adopted by the General Assembly.
- Unicef united nations (2000): children's fund- innocent research center- Florence. Italy" DOMESTIC VIOLENCE AGAINEST WOMEN AND GIRLS".